مايكل كلير

أستاذ دراسات السلام والأمن العالمي في كلية هامبشير. له عدد كبير من الأبحاث والدراسات حول سياسات الدفاع في الولايات المتحدة، وتجارة السلاح، وقضايا الأمن الدولي. ألف عدداً من الكتب، منها "الدول المارقة والدول النووية الخارجة على القانون" (هل آند وانغ، 1995)، وكتاب "حروب الثروات الطبيعية: المنظور الجديد للنزاعات العالمية" (متروبوليتن، 2001)، وكتاب" الدم والنفط: مخاطر وتبعات الاعتماد الأمريكي المتزايد على النفط المستورد لتأمين احتياجاتها من الطاقة. (جزء مركز مشروع الإمبراطورية الأمريكية التابع لمترو باليتين، 2004).

ست جالي: لنبدأ بسؤال عام حول الدور الذي لعبته المنازعات حول الموارد والثروات الطبيعية في العلاقات الدولية؟ ما مدى أهميتها في الماضي والحاضر؟

كانت الموارد الطبيعية، وما تزال، تشكل محوراً مركزياً في العلاقات الدولية. ولعبت الموارد دوراً مهماً في العلاقات الدولية منذ بداية تدوين التاريخ البشري. وخاضت الأمم الأولى الحروب بهدف السيطرة على موارد المياه والأراضي الزراعية. كما أن الثروات الطبيعية كانت حافزاً وراء الاستعمار والإمبريالية الحديثة. ولولا التسابق للسيطرة على تلك الموارد، بل بالأحرى سرقتها، لما شهدنا الاستعمار الأوروبي للأمريكيتين. فهي التي جاءت بالأوروبيين إلى هنا. كما لعبت المنافسة بين الدول القوية في السيطرة على ثروات ما وراء البحار دوراً مهماً في صراع الحرب العالمية الأولى. وخلال الحرب الباردة التي طغت عليها

الأيديولوجية - والأيديولوجية هي القوة الدافعة وراء سياسات العالم- ولكن حتى خلال الحرب الباردة فإننا نجد أن عدداً كبيراً من الأحداث المهمة كانت في حقيقتها صراعاً للسيطرة على الموارد المهمة وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط. وكان الهدف من مذهب ترومان، ومذهب أيزنهاور، ومذهب نيكسون، ومذهب كارتر، كانت كلها-بدرجة أو بأخرى- تهدف إلى حماية النفط في المملكة العربية السعودية والخليج العربي، ولذلك كانت الموارد تشكل جانباً مهماً في العلاقات الدولية وفي الصراع بين الدول منذ القدم. وما أقوله هنا هو أننا دخلنا في عهد جديد من الصراع المحتدم على الموارد والثروات الطبيعية بسبب العولمة الاقتصادية. وهناك عدد متزايد من المتصارعين للسيطرة على ما تبقى من موارد العالم التي بتنا نستهلكها بشراهة غير معهودة حتى قاربنا على استنفادها. لقد بدأنا بالاقتراب من مرحلة تشهد ندرة في الموارد الأساسية، لذلك فسوف تزداد حدة المنافسة على ما تبقى منها. وستتزايد معها احتمالات ومخاطر استخدام العنف.

ست جالي: ما مدى أهمية النفط في الحرب على العراق؟

إن للنفط -بكل تأكيد- دور مركزي في الصراع الدائر في العراق، إلا أنه ينبغي معاينته في إطاره التاريخي. ويرجع الاهتمام الأمريكي بالعراق إلى زمن سابق يعود إلى عام 1990 عندما احتل العراق الكويت وبات يشكل تهديداً على المملكة العربية السعودية. وفي ذلك الوقت قال الرئيس بوش الأول بأن الوجود العراقي في الكويت يشكل تهديداً على نفط المملكة العربية السعودية، والنفط السعودي يحتل أهمية مطلقة بالنسبة للولايات المتحدة وللأمن القومي الأمريكي، لذلك علينا أن نستخدم القوة لحماية السعودية وإخراج العراقيين من الكويت. وكانت حرب الخليج الأولى عام 1991. ثم أتبعت بإجراءات لاحتواء العراق بدلاً من الزحف نحو بغداد، كما كان يدعو ويروج لذلك بعضهم في ذلك الوقت. وكان

موقف بوش الأول وكلينتون من بعده يتمثل باحتواء العراق ومحاصرته وضرب منشآته بالقنابل والصواريخ كلما دعت الحاجة بهدف الإبقاء على صدام حسين أسيراً في قفصه وترك الأمور على ذلك.

ثم جاء الرئيس الجديد بوش الثاني، وكان من الواضح منذ البداية أنه لا يؤمن بسياسة الاحتواء، ويعتقد أنها سياسة فاشلة وتعكس ضعفاً في الموقف الأمريكي. والأهم من ذلك أنها منعت الولايات المتحدة من دخول العراق وتطوير نفطه، وهو ما يشكل في نظر الرئيس الجديد عنصراً حيوياً في تلبية الاحتياجات الأمريكية من النفط. لذلك كان من الواضح منذ البداية أن الرئيس بوش وأعوانه كانوا عاقدين العزم والنية على استئناف الحرب من حيث انتهت إليه في فبراير من عام 1991 ومواصلة الزحف نحو بغداد وفق ما كانوا يدعون ويروجون له في ذلك الوقت في ذلك.

ست جالي: لماذا تسعى حكومة بوش الثاني إلى التحرك إلى ما هو أبعد من سياسة الاحتواء؟ ما هو الدافع وراء هذه السياسة الجديدة؟

علينا أن نتذكر أنه عندما دخل جورج بوش البيت الأبيض في فبراير من عام 2001، لم يكن الإرهاب أو الأمن القومي على رأس سلم أولوياته، كما أصبحت فيما بعد، بل كانت قضية الطاقة هي التي تقع على رأس أولويات البيت الأبيض. وكان أول شيء فعله بوش لدى تقلده الحكم هو تشكيل مجموعة عمل حول السياسة الوطنية للطاقة برئاسة نائب الرئيس دك تشيني. وجاء تشكيل هذه المجموعة في ظل معاناة البلاد من أزمة طاقة في ذلك الوقت. إذ شهدت ولاية كاليفورنيا انقطاعاً كلياً في التيار الكهربائي على فترات متقطعة، وكانت البلاد تعاني من نقصان النفط في معظم الولايات. والأهم من ذلك، تخطت الولايات المتحدة قبل عام من ذلك حاجز الخمسين بالمائة (50٪) من الاعتماد على النفط المستورد لأول مرة في تاريخها. وكان ذلك باعث قلق شديد لدى

صناع السياسة الأمريكية. وهو ما يعني أن الولايات المتحدة من الآن فصاعداً ستستهلك من النفط أكثر مما تنتج، وأنها ستصبح أكثر اعتماداً على النفط المستورد.

وكانت هذه القضية أكثر من غيرها تشغل اهتمام الرئيس وحكومته خلال الأشهر الأولى من تسلمه السلطة. وقام نائب الرئيس دك تشيني بتقديم تقرير بعنوان "سياسة الطاقة الوطنية" في 17 مايو،2001. وكان هذا التقرير يشكل الخطة العريضة لسياسة الطاقة في البلاد. ومعظم ما جاء في التقرير معروف على نطاق واسع. ودعا التقرير إلى استخراج النفط في المناطق المحمية من ولاية ألاسكا، وإلى تمويل ودعم منتجي الطاقة المحليين الذين يزودون البلاد بالنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية. إلا أن الجزء غير المعروف من ذلك التقرير هو دعوته إلى زيادة كبيرة في التدخل الأمريكي في الخارج في المجالات السياسية وغيرها في المناطق التي يتزايد اعتماد الولايات المتحدة على مواردها في الطاقة. ودعت الخطة إلى زيادة استيراد النفط من الخليج العربي وبحر قزوين وإفريقية وأمريكا اللاتينية. وسبب الدعوة إلى التدخل قائم على الفرض القائل بوجود مقاومة للتدخل الأمريكي في شؤونها النفطية بشكل أو بآخر لأسباب قومية أو سياسية أو تاريخية، أو بسبب حقيقة أن هذه المناطق تضمر مشاعر معادية لأمريكا. ولذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً أكثر تشدداً في وضع يدها على باقي نفط العالم. وكانت تلك هي خلفية 11 سبتمبر، 2001.

وخلال صيف ذلك العام وحتى 11 سبتمبر، كان الرئيس بوش يسعى إلى حشد التأييد الشعبي لتطبيق سياسته الجديدة للطاقة، وكان ذلك شغله الشاغل. وأعتقد أن بالإمكان رؤية احتلال العراق نتيجة لذلك، إلى جانب أسباب أخرى. إن التدخل الأمريكي العدواني، والتغلغل إلى حوض بحر قزوين وإقامة القواعد

العسكرية في أوزبكستان وكردستان وطاجيكستان ونشر الجنود الأمريكيين في جمهورية جورجيا والحديث عن توسيع القواعد البحرية في الخليج العربي. كل هذا يظهر لنا كيف اندمج السعي وراء الطاقة بإستراتيجية مكافحة الإرهاب وتحولتا إلى سياسة واحدة في ظل حكم بوش، بحيث يصعب الفصل بينهما من الآن فصاعداً. وحيثما وجدت المصالح النفطية الأمريكية فثمة عنصر من عناصر مكافحة الإرهاب.

إننا نشاهد ذلك في كولومبيا، على سبيل المثال، حيث كان التدخل الأمريكي في الأصل حول المخدرات، أما الآن فإن الدفع هو لحماية أنابيب النفط وبحضور أبرز للقوات الأمريكية. والشيء نفسه ينطبق في جمهورية جورجيا التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي وغيرها من المناطق. وهناك حديث الآن حول بناء قواعد عسكرية في إفريقية، كل هذا يجري وصفه بأنه ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب، ولكن ما يقف وراءها هو خطة تشيني لزيادة سيطرة الولايات المتحدة على نفط العالم.

ست جالي: إذن، فالحرب على الإرهاب تستخدم كقناع لهذه الأجندة؟

باعتقادي أن إستراتيجية مكافحة الإرهاب والحرب على الإرهاب لها هوية خاصة بها، ولكنها أدمجت في الإطار الجيوبوليتيكي لإستراتيجية الطاقة، ولم يعد بالإمكان الفصل بينهما. وصحيح أن المناطق التي يوجد للولايات المتحدة فيها مصالح نفطية يوجد فيها دائماً تهديد الإرهاب، كما هي حال مناطق وسط آسيا، والقوقاز التي يوجد فيها مجموعات إرهابية يمكن القول بأنها تهدد الولايات المتحدة، ولكن للولايات المتحدة أيضاً مصالح جيوبوليتيكية فيها. إذن، لا يمكن الفصل بين الاثنين. وتستخدم الحرب على الإرهاب كوسيلة للحصول على التمويل والقوى البشرية والدعم لزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المناطق التي يوجد فيها مصالح جيوبوليتيكية للولايات المتحدة مثل كولومبيا وإفريقية

ووسط آسيا. ويمكنك مشاهدة هذا التلاحم والاندماج بين مكافحة الإرهاب والنفط في أن هذا الأخير يأتي من مناطق لا يمكن الوصول إليها بسهولة بحيث يتحتم جلبه بواسطة أنابيب النفط. وأنابيب النفط تشكل أهدافاً طبيعية للإرهابيين والمخربين؛ لذلك سوف تركز السياسة الأمريكية بشكل متزايد على تأمين وحماية أنابيب النفط العراقية ذات الامتداد الواسع. وتقوم القوات الأمريكية بحماية أنابيب النفط في كولومبيا وجورجيا وغيرها من مناطق العالم لدرجة أن مكافحة الإرهاب وحماية النفط أصبحا نشاطاً واحداً.

ست جالي: هل لك أن توضح ما الذي يميز مذهب بوش عن غيره وبخاصة بالموازنة بمذهب كارتر؟

يتميز مذهب بوش عن غيره تميزاً دراماتياً حاداً بخصيصتين بارزتين. الأولى هي الولع باستخدام القوة العسكرية كأداة سياسية. وفي هذا الخصوص نلاحظ أن الرؤساء المحدثين للولايات المتحدة ومنذ فيتنام، بمن فيهم بوش الأول وبل كلينتون، كانوا يترددون في استخدام القوة العسكرية الأمريكية نظراً لما قد تسببه من مخاطر تتمثل بردود أفعال معادية للولايات المتحدة قد توقع القوات الأمريكية في مستنقعات حول العالم، ونظراً لمعارضة الرأي العام تكبد الخسائر البشرية. وفي جميع الأحوال، ولعدة أسباب مجتمعة، كان هناك تردد في استخدام القوة العسكرية في الحكومات الأمريكية المتعاقبة. إلا أن لأعوان بوش رأي مختلف تماماً في هذه القضية. فهم يشعرون بأن استخدام القوة العسكرية يعد أداة مفيدة لممارسة السلطة. وأنه ينبغي استخدامها من وقت لآخر وإلا فإن الشعوب الأخرى لن تحترمنا، ولن تخشانا. وهذه النظرة هي نظرة مختلفة اختلافاً صارخاً عما هو معهود. وهم لا يخفون هذا الموقف، بل يعبرون عنه بصوت واضح ومسموع في إستراتيجية الأمن القومي وفي خطاباتهم. ويعتقدون بأن القوة العسكرية هي جانب مهم من مكونات السياسة الأمريكية ويجب استخدامها

للإبقاء على تلك السياسة مؤثرة وفعالة. وهذا الموقف يختلف اختلافاً بيناً عن مواقف الحكومات الأمريكية السابقة. (...)

والجانب الآخر من مذهب بوش هو بعده العالمي، أي الفكرة القائلة بأن أمريكا يجب أن تكون قوة عالمية مهيمنة. في السابق كان لدينا سياسات إقليمية- سياسة الناتو الأوروبية، سياسة آسيا والمحيط الهادي، سياسة الشرق الأوسط- أما الآن فلدينا سياسة تدخل وهيمنة عالمية واحدة. وهذا هو جوهر مذهب بوش؛ على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتغلب على أي منافس لها يمكن أن يظهر في أي مكان في العالم. يجب أن تملك القدرة على التحرك والمناورة من أي مكان في العالم. وهذه الأفكار واضحة تمام الوضوح في سياسة الأمن القومي وبإمكانك أن تشاهد خطط إعادة هيكلة ونشر القوات الأمريكية وإقامة القواعد الجديدة في وسط آسيا وإفريقية وجنوب شرق آسيا بهدف تمكين الجيوش الأمريكية من القيام بعملياتها العسكرية في أي مكان دون أن تكون مقيدة كما كانت خلال الحرب الباردة عندما كانت تعتمد على بنية تحتية عسكرية ضخمة في أوروبا والناتو وأخرى في اليابان. هذه القواعد العسكرية الكبيرة أصبحت في نظر هؤلاء عائقاً أمام استخدام أمريكا لقوتها العالمية، ومقيدة لحركتها ومرونتها. لذلك، بات من الضروري استبدالها بقواعد عسكرية أصغر حجماً ولكنها تنتشر في كل مكان في العالم كمربعات الشطرنج كي يتمكن البنتاغون من تحريك قواته بين عشية وضحاها من وإلى أي نقطة حول العالم بحسب ما ترى القيادة العليا أنه ضروري. وهذه الأفكار هي أيضاً تحول بعيد عن السياسات السابقة.

ست جالي: استخدم مصطلح "الإمبراطورية" على نطاق واسع في وصف انتشار وتعزيز القواعد الأمريكية، هل تعتقد أن هذا الوصف يصدق على ما يجري الآن؟

لا أعتقد أنه وصف صائب. وربما ينبعث رأيي هذا من دراستي للتاريخ. لقد كانت الإمبراطوريات في السابق تمارس سيطرتها الظاهرة على كل ما يحدث وبأدق التفاصيل في المناطق التي تدخل ضمن نفوذها الاستعماري، فقد كانت تعمل على تبديل المؤسسات، وفرض الثقافة واللغة. ولا أعتقد أن القائمين على الحكم في البيت الأبيض يسعون لتطبيق مثل هذا المشروع. إنهم يهتمون بالهيمنة الشاملة، وفي لعب دور شرطي العالم، واستخدام القوة حين الضرورة. وخلف ذلك، هناك إستراتيجية الشراسة والضراوة، وأنه ينبغي تأمين العالم من أجل الحصول على الثروات والموارد الطبيعية التي تحتاجها الولايات المتحدة وبخاصة النفط منها أينما وجدت. وما دامت الحكومات المحلية تتعاون في هذا المشروع، فإنه لا يهمنا الطريقة التي يديرون بها شؤونهم المحلية، ولا نهتم بفرض ثقافتنا عليهم. قد يحدث ذلك في نهاية المطاف، وقد لا يحدث. ولكنه ليس مطلوباً لذاته(*). وكل ما يريده هؤلاء هو وضع يدهم على موارد وثروات الدول الخاضعة للهيمنة وفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية لممارسة نشاطها هناك. وبهذا المعنى يمكنك تسميتها بالمشروع الإمبريالي. ولكنه ليس كالإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية السالفتين.

ست جالي: هل تعتقد أن فوز جورج بوش بفترة حكم ثانية من شأنه أن يجعل العالم عموماً والشعب الأمريكي خصوصاً أكثر أماناً من تهديد الإرهاب؟

(*) لا ينسجم هذا التحليل مع وجهة نظر المحافظين الجدد كما وردت في كتاباتهم حيث يدعون إلى التغيير الثقافي بالقوة في منطقة الشرق الأوسط لنشر ثقافة الديمقراطية والتعايش السلمي وتمكين دور المرأة في المجتمع وتعزيز دور الأقليات في الحكم ومحاربة المشاعر المعادية للسامية (اليهود) عن طريق الإصلاح الديمقراطي وتغيير المناهج الدراسية. ويستدلون على نجاح هذا الحل بما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وتحولها من دولة فاشية عدوانية معادية للسامية إلى دولة ديمقراطية.

في جعبة التاريخ الشيء الكثير لأخذ العبرة منه في هذا الصدد؛ فالإمبراطورية الرومانية كانت تتصرف بهذه الطريقة لوقت طويل جداً. وما من شك أن امتلاك القوة العسكرية من شأنه أن يردع بعض الناس عن ارتكاب أفعال كانوا سيقومون بها لولا هذا التهديد. لذلك يمكنك القول بأن القوة العسكرية لها بعض الفعالية. ولكن وفي الوقت نفسه، فإنها تذكي مشاعر العداوة والامتعاض لدى كثير من الشعوب المستاءة من السلوك الفظ والمتجبر للولايات المتحدة، وهذا بدوره سيدفعهم إلى البحث عن مواطن الخلل داخل الولايات المتحدة لتوجيه ضربة إليها، وهو ما يطلق عليه في الاصطلاح العسكري "الميزة غير المتكافئة". وتعني البحث عن مواطن الضعف التي يمكنهم من خلالها الانتقام من الولايات المتحدة بطرق غير تقليدية. إنني أخشى أن هذا الاستخدام الفظ والعاتي للقوة العسكرية سيعمل على دفع الآخرين إلى التفكير بوسائل تمكنهم من اختراق دفاعاتنا والتسبب في إحداث الدمار بطريقة أو بأخرى. وهذا الأمر يشكل خطراً كبيراً على البلاد. إن هذه الإستراتيجية قد تكون فعالة على المدى القريب في تحجيم وكبح جماح بعض الأعداء المحتملين، على افتراض أن إيران تعتبر مثالاً على ذلك، ولا أعتقد أن إيران ستقدم على فعل شيء بالمشاركة مع سوريا من شأنه أن يستفز الولايات المتحدة، لأنهما تخشيان أن ما حدث في العراق سيصيبهما. ولكن في الوقت نفسه، أعتقد أن هناك آخرين غيرهم في مناطق أخرى من العالم سيبحثون عن طرق للالتفاف على القوة الأمريكية وبوسائل غير تقليدية، وهذا من شأنه أن يكون أكثر خطورة في النهاية.

ست جالي: يرى بعض المراقبين أن دك تشيني هو الذي يحل ويربط داخل حكومة بوش، هل هو من المحافظين الجدد، أم أنه رجل نفط من الطراز القديم؟

باعتقادي الشخصي أن دك تشيني هو أهم الأشخاص المسئولين عن صنع السياسية في حكومة بوش عدا عن الرئيس نفسه. إن دك تشيني هو الذي يتولى صنع القرارات المهمة في المسائل الاقتصادية والسياسة الخارجية. وعلينا أن نتذكر أنه كان وزيراً للدفاع في حكومة بوش الأول. ومدبر حرب الخليج الأولى (تحرير الكويت عام 1991). وعبر تشيني في ذلك الوقت وبكل وضوح أنه يتبع نموذجاً جيوبوليتيكاً في قضايا الأمن الأمريكي. وأن السياسات الإقليمية تعتبر أمراً مهماً وجوهرياً. إنه الشخص الذي قرر أن الولايات المتحدة يجب أن تتدخل في حرب الخليج الأولى (1991) بسب تهديد تدفق النفط. وكان هو الشخص الذي دفع بذلك الاتجاه.

وأعتقد أن تقرير الطاقة الذي أعده تشيني وظهر عام 2001 يعكس شغفه بقضايا السياسات الجيوبوليتيكية التقليدية. الأرض، خطوط الملاحة البحرية، المصادر المهمة للإمدادات. وهذه تختلف عن أجندة المحافظين الجدد من عدة جوانب. وأعتقد أنه أقل اهتماماً بالأيديولوجية والسياسة، وأكثر تركيزاً على السلطة والقوة والسيطرة والثروة.

والآن، يمكن القول بأن حكومة بوش تتشكل من تحالف بين المنظور التقليدي الجيوبوليتيكي المحافظ الذي يسعى إلى إحكام السلطة، وبين المصالح الأيديولوجية للمحافظين الجدد. وتتقاطع مصالح الطرفين في أكثر من محور. كما حدث في العراق، حيث يتفق الطرفان على مزايا وفوائد احتلال العراق. ولكني لا أظن أن هذه المصالح ستبقى دائماً متوازية، فعلى سبيل المثال، ستجد اختلافاً في المواقف بخصوص آسيا. وأعتقد أن المحافظين الجدد هم أكثر تصلباً حول تايوان وملاحقة كوريا الشمالية. وفي نظري أن هذا مضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية على المدى البعيد. لذلك، فإن هذا النوع من التطرف والمغامرة تم استثناؤه من السياسات المتعلقة بآسيا، وهذا يوضح مدى تأثير تشيني في الحكومة.

ست جالي: ما هي المميزات المحددة لسياسة بوش/تشيني في مسألة الطاقة؟

علينا أن نأخذ بالحسبان أن دك تشيني عندما قام في فبراير من عام 2001 بوضع تقريره حول السياسة المستقبلية للطاقة في الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، كان من الواضح آنذاك أن البلاد تقف على مفترق طرق. وكان مفهوماً أن مواصلة السير في الطريق نفسه سيعني زيادة متصاعدة في اعتمادنا على المملكة العربية السعودية والخليج العربي، وبحر قزوين في تلبية احتياجاتنا المتزايدة من الطاقة. وهذا بدوره سيؤدي إلى مزيد من المغامرات العسكرية. إلا أن الناس كانوا يقولون في ذلك الوقت: هناك طرق أخرى لتطوير مصادر بديلة للطاقة وتقليل اعتمادنا على النفط، وزيادة فعالية محركات السيارات في التقليل من استهلاك البنزين، وتطوير الهيدروجين كمصدر بديل للوقود. لم تكن هذه الأفكار بالشيء الجديد في ذلك الوقت، وكانت هذه المقترحات معروضة، ويوجد من يناصرها. إلا أن دك تشيني وحلفاءه اختاروا السير في طريق استيراد المزيد من النفط الأجنبي، والمزيد من الإستراتيجية التقليدية للطاقة التي اتبعناها في السابق.

ومن هنا يمكننا أن نشاهد تأثير شركات النفط العملاقة لأننا نعلم ومن خلال سجلات اللجنة المسماة (مجموعة تطوير السياسة الوطنية للطاقة) وتعرف اختصارات (NEPDG) أن كل ما أجرته من اتصالات ومشاورات كان مع كبريات شركات الطاقة الأمريكية وبخاصة شركة إنرون(*) وهذه الشركات هي من

(*) أعلنت شركة إنرون، وهي سابع أكبر شركة في الولايات المتحدة، إفلاسها عام 2001 ويعد هذا الإفلاس الأكبر من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة، وتم على إثره فتح تحقيق جنائي في ممارسات إدارة الشركة بالإضافة إلى شركة آرثر أندرسون التي كانت تتولى مسك ومراجعة حسابات إنرون. وتعد الفضيحة المالية لهذا الشركة من أكبر عمليات الاحتيال في تاريخ البلاد وبلغت خسائر المستثمرين والموظفين ومالكي الأسهم بالمليارات، علماً بأن إيراد الشركة بلغ 100 مليار دولار في العام وكان يعمل فيها أكثر من 20 ألف موظف.

الممولين الرئيسيين لحملة الحزب الجمهوري في انتخابات عام 2000. وبالطبع فإن تشيني وبوش وغيرهم سيدعمون مواقف وتوصيات هذه الشركات، وكانوا يدركون أن أي تحوّل جذري نحو نظام بديل للطاقة سوف يكبد هذه الشركات خسائر كبيرة لأنه سيتحتم عليها تخصيص مبالغ ضخمة للاستثمار في تقنية بدائل الطاقة الآمنة والموائمة للبيئة؛ لذلك أقدم تشيني وحلفاؤه على ممارسة خيار مواصلة السير في درب الإدمان على النفط والاعتماد على البترول المستورد عن وعي وقصد. هذا هو أشد الجوانب الصارخة لممارسات هذه الحكومة وحرصها على الإبقاء على البنية التحتية الحالية للطاقة. وهذا الحرص لم يأت من انعدام في البدائل أو لنقصان في المعلومات أو الأفكار حول ما يتوجب فعله. فكل إنسان يعلم ما يجب علينا فعله. علينا القيام بتحول فوري وسريع عن الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيس للطاقة، وأن نعمل بسرعة على تطوير البدائل التي ستكون مهمة في العشر أو العشرين سنة القادمة، عندما يزداد شح النفط والغاز الطبيعي ويتزايد خطر طاقة الكربون وآثاره المهلكة على البيئة إلى درجة لا يعود فيها مفر من القيام بهذا التحول.

إن ما فعلوه في هذا المجال- وهو في نظري جريمة من الجرائم التي اقترفوها بحق الأمة- هو أنهم دفعوا بهذا التحول الذي يعلم الجميع أننا يجب أن نباشر بتطبيقه بأسرع ما يمكن، دفعوه إلى المستقبل عندما تكون تكلفة تطبيقه وآلامه أكبر بكثير مما هي عليه الآن - وفوز بوش بولاية ثانية ستهوي بنا في هاوية نظام الطاقة القديم إلى أعمق مستوياته، وتجعل من الصعب التحرك إلى الأمام، في الوقت الذي بات فيه واضحاً ضرورة القيام بهذا التحول وبأسرع ما يمكن.

ست جالي: إذن، هناك حقاً فارق بين الديمقراطيين والجمهوريين؟

إننا لا نعلم على وجه التأكيد طبيعة السياسة المفضلة لدى بديل ديمقراطي عن بوش، لذلك لا يمكنني التكهن بما ستكون عليه الحال. إلا أنه يمكنني القول بأن فوز بوش بولاية ثانية للحكم سيعني الاستمرار في تطبيق السياسات التي

شاهدناها حتى الآن. ومن وجهة نظري سنكون أقل أمناً مما نحن عليه الآن. وسيقومون بذلك من جانبين. أولاً، عن طريق زيادة اعتمادنا على النفط المستورد من مناطق مضطربة وخطرة مثل: (...) آسيا الوسطى، ومنطقة بحر قزوين، وإفريقية. وهم ملتزمون بذلك حتماً. وهذا السعي وراء نفط هذه المناطق سيولد العداء والكراهية والإرهاب مرة أخرى ضد الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن ذلك سيجعلنا أقل أمناً. ثانياً، يبدو من الواضح أنهم عاقدون العزم على تطبيق إستراتيجية التصرف الانفرادي في الشؤون الدولية واستخدام القوة العسكرية من جانب واحد، والتخلي عن المؤسسات الدولية، وعن حلفائنا. وهذا بكل تأكيد يشكّل طامة كبرى على الولايات المتحدة. إن بإمكانهم التظاهر بأننا نعيش في عالم لا قيمة فيه إلا لما تفعله أمريكا، إلا أن أي شخص لديه أدنى معرفة بالاقتصاد الدولي والبيئة الدولية والقوى السياسية والاجتماعية المؤثرة عالمياً، وبالعولمة الاقتصادية، يعلم تمام العلم أن الولايات المتحدة لا تملك بمفردها حل المشاكل التي تواجهها. وأنها بحاجة إلى الحصول على تعاون ودعم الدول الأخرى في العالم لكي تتصدى المشاكل الكبيرة التي ستواجهها. ومن شأن التصرف بأسلوب أحادي إنفرادي أن يستعدي حلفاءنا، كما أن إقصاء الدول الأخرى سيعمل على زيادة عدد أعدائنا. إننا نقوض المؤسسات الدولية التي سنحتاج إلى دعمها للمحافظة على مصالحنا الحيوية وحمايتها في عالم يزداد تعقيداً وخطورة. عالم يشكل الإرهاب فيه عنصراً واحداً فقط من المشكلة، في حين أن التقهقر الاقتصادي والهجرة وتردي البيئة وتنامي الجريمة الدولية، كلها تشكل جزءاً من الشبكة الأكبر للمخاطر. وليس بوسعنا أن نتعامل مع هذه المشاكل والمخاطر وحدنا. بل نحتاج في ذلك إلى مساعدة الدول الأخرى. وإستراتيجية بوش تعمل على إضعاف أمتنا بإقصاء تلك الدول وإبعادها عنا.

نورثمبتون- ماسيتشيوستس

12 **يناير**، 2004